

**واسقطنا في الاخوة بالاحوال** حكم عدل ظاهر الميراث  
 لو لغة بلادن وهو طهر غير متمكن بمعنى عند واراض الطهر وهذا كما  
 قالوا انما اجتمع اولاد الاب والام واولاد الام مع الميراث في التغير  
 بالامر والام يجادون الميراث بالاخوة الاب ليقصدوا عن القسمة الى  
 الثلث او ثلث ما بقي بعد ذوي الفروض والسدر ثم اذا اخذت منه حصة  
 الاخوة الاب والام واخذوا ما بقي بيدي الاخوة الاب ان كان ولد الاب  
 والام ذكورا وانثى اكثر من واحدة وان كانت واحدة اخذت مما في  
 ايدي الاخوة الاب تمام النصف فان فضل عن النصف شيء فهو لغيرهم  
 لا اولاد الاب ينقسمون بينهم الذكر مثل حظ الانثيين وهذا معنى قوله  
 واحكم على الاخوة بعد العدة المأخوذ كذا كراهه في الاناث والذكور  
 مساهلة في كل واحد واخ لا وام واخ لا ام والثلث وللأخ والام  
 والام ما بقي بعد كذا سبيل المعادة وليس للاخ الا شئ من الارشاق  
 له مع بقية الميراث فكذا مع وجوده وانما الاخ والام يجادون به شئ  
 ياخذ ما وقع له **جد** واخ لا ام وام واخت للا من حصة الميراث  
 لغيره لغيره هاهنا خبيره وللأخ سهمان وللأخت سهم ثم ياخذ  
 الاخ لابوين ما يبدىها **جد** للاخت للاختين لابوين واخ  
 واخت للا من ثلثه الميراث **جد** للاخت للاختين من المقاسمة  
 وللأختين لابوين ما بقي ولا يقال لهن الثلثان لانه لا يرضى لهن مع **جد**  
 هاهنا خبيره وللأخ سهمان وللأخت سهم ثم احكم على الاخوة

الثلثة عشر والاشقي واللاخ وكذا ان كانت اختا لهما عصبه مع  
 البنات وان كن البنات اثنتين فضلهن الثلثان وعملت المسألة  
 فيكون اصلها من التمسك وتحويل الخمسة عشر وعلى هذا اوقف  
 اذ ان هذا **فقوله** بعد ذوي الفروض والاشقي الوصايا وما  
 انما اخرج ما وصي به الميت من المال يجعل كانه لم يخلف للورثة الباقي  
 بعده وذلك بعد قضاء الدين كايضا في اول الكتاب ما للتصحيح  
 مسألة الوصية والميراث فان اذ الوصي بشئ جعلنا الوصي به  
 نرا على المسألة وكأنيما عالته به حتى يدخل القصر على جميع الورثة  
 مسألة اذا اوتى الثلث والمسألة من اربعة جعلنا المسألة من  
 ستة للوصي له اثنان وان كان من ستة جعلناها من تسعة  
 له ثلثه وان كانت من ثلثه ووصي بالمرح فاجعلها من اربعة  
 للوصي له سهمه والباقي للورثة وان لم ينع مسألة الورثة الا تسعة  
 كثلثة اخوة لام وستة اخوة لاب فاطلب ما له ثلث وربع وذلك  
 من اثنا عشر للوصي له بالمرح ثلثه وللورثة تسعة وعلى هذا المنهاج  
 قاعدة الميراث **جد** اذا اجتمع مع الاخوة طوارب الاب او ابوين  
 وان علا كما قد ذكرناه اول الباب وخالف الامام الخليلي والجمهور في  
 الكافية وقال ليس لآل الميراث ان يحل مع الاخوة الا السدر فقط  
 ولا يقاسم الاخوة والذي عليه الجمهور هو الاول وهو المذهب

**باب العادة**  
 واحكم على الاب والام مع الاحوال  
 واحكم على الاخوة بعد العدة حكيم فيهم عند فقيد

واسقطنا